

لبنان بعد التقرير: هل من استثمار أم فات الأوان

سناء الجاك

دخل لبنان مرحلة ما بعد تقرير القاضي الالمانى ديتليف ميليس سالماً برعاية مظلة دولية ، حالت دون انفجار وضعه الامني، وشل حركته السياسية، على رغم المطبات التي تعرض لها منذ تداعيات اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

والتقرير ليس نهاية الدرب وانما بدايته باتجاه تحرك واسع في عواصم القرار العالمية، باكورتها توظيف الدبلوماسية الاميركية لعقد جلسة مجلس الامن على مستوى وزراء الخارجية.

وفي حين تعتبر دمشق ان ميليس وتقريره هما ثمرة محرمة وليدة تزواج الحملة الاميركية «المشبوّهة» ضد سورية، والأجواء السياسية التي طغت على الساحة اللبنانية عقب الاغتيال، وتبدي استعدادها للتعاون مع المجتمع الدولي، يقف لبنان عند مفترق مصيري، وبات لزاماً عليه ان يواجه الاستحقاقات المؤجلة. الملفات على الطاولة وعلى نار ساخنة. قضية رئاسة الجمهورية أول الغيث، لا سيما ان الرئيس اميل لحود ما زال مرتاح الضمير حتى بعد اتهام جنرالاته بالمشاركة في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وحتى بعد ورود رقم هاتفه المحمول في سجلات الاتصالات المتورطة بالجريمة. الرئيس ما زال متمسكا بالدستور، أو بعبارة أدق متسلحاً به، معتبراً انه حبل نجاته وبموجبه لا يحق لاي كان ان يزيحه من قصر الرئاسة، حيث يقيم وحيداً ومعزولاً، وظيفته تتحصر بالرد على الاتهامات التي تنصب عليه، مع ان استمراريته لا تعود قطعاً الى حقه الدستوري المشكوك اصلاً بشرعيته نتيجة التمديد القسري له، كذلك لا تعود الى ثقة أولاه اياها الشعب اللبناني، الذي يرفع أكثره كلما هبت الريح

شعارات تطالبه بالرحيل. استمراريته هي وليدة الخوف الماروني من القبول بسابقة إقالة ممثلها الأكبر، أو دفعه للاستقالة نتيجة تورطه معنويا أو بالشبهة في جريمة قتل صنفها مجلس الامن الدولي ارهابية. وهي ايضا وليدة عدم الاتفاق على اختيار من يخلفه، لأن مبدأ المنافسة والفوز بعملية انتخاب في المجلس دونه عقد وعقبات، تلغي فعالية الاكثرية النيابية وقدرتها على الحسم والقرار. إضافة الى أن هناك من يرفض اي طرح لا يسلمه مقاليد الرئاسة، وحثه في هذا الامر انه ممثل المسيحيين وربما الشعب اللبناني بكامل شرائحه. ومن لا يعجبه فليشرب البحر. وغياب البديل المقبول من مختلف الاطراف يسهل له هذه المقايضة.

مسألة سلاح حزب الله على النار ايضا. والتطرق اليها اشبه بالوقوع في وكر دبابير، لانها محكومة بازدواجية المعايير. فمن جهة هي مسألة داخلية، يعالجها اللبنانيون في ما بينهم بمعزل عن القرار 1559. ومن جهة ثانية هي مرتبطة بالخطر الاسرائيلي والحل الشامل لقضية الشرق الاوسط. ومن جهة ثالثة هناك من يعتبر ان نزع السلاح هو ضربة تضعف الطائفة الشيعية، التي حملت وحيده لواء مقاومة اسرائيل وضريبة هذه المقاومة، التي تعتبرها الولايات المتحدة ومعها بعض الغرب، ارهابية ومنفذة للسياسة السورية والايروانية في المنطقة. وبما ان الحال على هذا المنوال يبدو وكر الدبابير أرحم.

ولا يمكن تجاهل المخيمات الفلسطينية وسلاحها وحقوق أهلها. فإذا نسينا يذكرنا القرار 1559، والحساسية في بحث هذا الملف لن تأتي من مناطق الحكم الذاتي، فالمزايدة محلية مرتبطة بحسابات made in Lebanon، تحضّر عادة بخلطة من التمسك بالعروبة، التي تعتبرها بعض الاقليات الطائفية والحزبية حصنها المنيع وترفع شعارها الاكثري لتمنع ذوبانها في خضم الطوائف الاخرى. وهنا قد تلتي مصلحة وليد جنبلاط المطالب الاشرس بالتحقيق الدولي وصولا الى مقاضاة من يظهرهم متورطين مع مصالح الرافضين سلفا لهذا التحقيق «المسيس» وتداعياته التي سوف تؤدي الى محكمة دولية قد تجنح الى تحقيقات ابعد.

التقرير أعلن. وسارع النائب سعد الحريري الى التأكيد أن نتائجه لن تكون محل مساومة ولن تكون بوابة للثأر وانما للعدالة . اما ردة الفعل للحكومة اللبنانية عليه فجاءت متزنة لتلجم اي تطرف قد يلجأ اليه البعض لينسف جهود رئيسها فؤاد السنيورة ، الذي استوعب في المرحلة السابقة الاخطار المفتعلة، بحكمة لم نتعودها في خضم الحملات العنصرية الموتورة والمألوفة في الساحة اللبنانية.

وبموازاة هذه الحكمة أدخلت الارادة الدولية المدموغة بعلامة اميركية حرية لبنان وسيادته وديموقراطيته في أولوياتها. ولكن دخول المسألة اللبنانية الى الخطاب اليومي للرئيس جورج دبليو بوش ووزيرة خارجيته كونداليزا رايز لا يعني ان اصحاب المظلة يعملون بأسلوب الجمعيات الخيرية. ولا يعني أن الاعتمادات الموضوعية بتصرف لبنان فرض واجب، يشكل الاخلال به وصمة عار على جبين الانسانية. واذا لم يبادر ديوك السياسة اللبنانيون الى ستر عوراتهم والاستفادة من المظلة الدولية على اعتبار انها فرصة ذهبية، ربما لن يحظى لبنان مجددا بمثلها، حينها قد يستفيق هؤلاء الديوك في المحافل الدولية على من يتوقف ليسمعوا من يقول لهم: Sorry, too late

....

* صحافية لبنانية